الأمم المتحدة

TD/B/C.II/EM.3/3

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
12 April 2013
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء بشأن تقييم أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التجارة والتنمية في البلدان النامية
جنيف، ٢٦-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشان تقييم أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التجارة والتنمية في البلدان النامية

المعقود في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٢
أولاً - موجز الرئيس ٢
ثانياً - المسائل التنظيمية ١٤

المرفق

الحضور ١٧

(A) GE.13-50446 240613 240613

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- دعا رئيس اجتماع الخبراء بشأن تقييم أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التجارة والتنمية في البلدان النامية الخبراء إلى تقديم إيضاحات وتفاصيل بشأن مجالات القضايا الرئيسية، وعرض آرائهم الإقليمية في المناقشات، وتسليط الضوء على المجالات التي تثير القلق والاعتبارات المستقبلية.

أولاً- موجز الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

٢- أكد نائب الأمين العام للأونكتاد أن ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أصبحت باطّراد سمة بارزة من سمات المشهد الدولي، مشيراً إلى حدوث تحول عام في العديد من البلدان من التدابير واللوائح الإجبارية، مثل اشتراطات المحتوى المحلي، إلى إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في القطاع الزراعي وقطاع السلع. وأشار أيضاً إلى أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز أنشطة القيمة المضافة فيما بين الموردين المحليين، لكي تتمكن البلدان النامية السريعة النمو من تجاوز مخاطر الوقوع "في شَرَك الدخل المتوسط".

٣- وأدلى مدير شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، التابع للأونكتاد، ببيان استهلالي أشار فيه إلى أن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تكون طريقاً مهماً للبلدان النامية لبناء قدراتها الإنتاجية وتحسين قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. وأشار، بشكل خاص، إلى أن سلاسل القيمة العالمية من شأنها أن تمكّن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من تحسين إنتاجيتها وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق الدولية. غير أن هذه الفوائد المحتملة لسلاسل القيمة العالمية ليست تلقائية. فالشراكات بين الجهات المعنية بالتنمية لها أهميتها. وعلاوة على ذلك، إذا كان بإمكان سلاسل القيمة العالمية أن تسهم في توفير فرص العمل وفي إتاحة فرص الارتقاء بالمستوى الصناعي على الأجل الطويل، فإنها من الممكن أيضاً أن تطرح مخاطر على البلدان النامية تتمثل، مثلاً، في الآثار الاجتماعية والبيئية، والآثار الناجمة عن تجميد المعاملات، فضلاً عن تعرض الأنشطة الإنتاجية لتغير أماكنها. وقال إن للسياسات العامة دوراً أساسياً في تعظيم الإسهامات الإيجابية والحد من الآثار السلبية إلى أدنى مستوى، بما في ذلك مجموعة السياسات التجارية والاستثمارية المتسقة والمتآزرة، فضلاً عن الاستراتيجيات الإنمائية العامة.

باء- الشراكات بين القطاعين العام والخاص الرامية إلى تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية

٤- عرض الخبراء خلال الجلسة الأولى خبرتهم بشأن كيفية إسهام ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية في مجالي العرض المحلي والقيمة المضافة. وأشار المتحدثون إلى أن البلدان التي دعمت مشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل التغلب على القيود المتصلة بالقدرات قد نجحت في تحسين وضع الشركات المحلية مما مكنها من تحقيق النجاح في سلاسل القيمة العالمية. وأشاروا إلى أن الارتقاء الفعال بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يستلزم محفزاً خارجياً قوياً على الابتكار، وأن، من شأن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية أن يخدم هذا الغرض شريطة توافر بيئة داعمة سليمة. فقد دلت البحوث التي أجراها الأونكتاد مؤخراً، على سبيل المثال، على وجود ترابط إيجابي بين معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وحصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخل الوطني ("نسبة مشاركة سلاسل القيمة العالمية" في البلد). وأشار مدير شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد إلى أن الترابط بين أنماط التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد بفضل سلاسل القيمة العالمية.

٥- وأشار متحدث من غانا إلى أن بلده عيّن مؤخراً ولأول مرة وزيراً لشؤون القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص، مؤكداً أهمية وضع سياسة عامة مناسبة وإطار قانوني للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتجنب المزالق المزدوجة المتمثلة في الإفراط في حماية الشركات المحلية أو تقديم دعم مفرط للقطاع الخاص. وأشادت بعض الوفود بمبادرة غانا بوصفها إشارة إيجابية بالنسبة لأفريقيا.

٦- وأكد متحدث آخر من غرفة التجارة الدولية أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي بالفعل، بشكل أو بآخر، جزء من سلاسل القيمة العالمية - وإن كانت ليست على دراية بمساهمتها في بعض الأحيان. ولذلك فإنه لا غنى عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لكي تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من فهم موقفها الذاتي والفرص المتاحة لها في إطار سلاسل القيمة العالمية، فهماً أفضل، لا سيما فيما يتعلق بالعصر القادم الذي تسوده التجارة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال السلع والخدمات بين بلدان الجنوب.

٧- وعرض متحدث آخر حالة المشاورات التي أجراها القطاع الخاص من أجل اعتماد سياسة كوستاريكا الأولى المتعلقة بتنظيم المشاريع وبالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، باعتبارها استراتيجية ناجحة للتعافي من الأزمة الاقتصادية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وأُشير أيضاً إلى شبكة كوستاريكا الوطنية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمجلس المعني بالمنافسة، بوصفهما مثالين ناجحين للمحافل المتعددة أصحاب المصلحة المشتركة فيما بين القطاعين العام والخاص، والدوائر الأكاديمية، ومقدمي خدمات تنمية مشاريع الأعمال.

وأشار المتحدث من غانا إلى أهمية تعميم نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص دون أن يكون حكراً على أية وزارة أو وكالة بعينها.

٨- وأبدى المتحدث أيضاً تأييده القوي للأهمية البالغة لبناء الثقة، ومواصلة الحوار، واستخدام لغة مشتركة، فضلاً عن مشاركة القطاع الخاص ووجود القيادة السياسية على أعلى مستوى من أجل إطلاق الطاقة الكاملة لترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وشدّد على أن اختيار الشركاء ذوي الالتزام الكامل من الشركات والحكومات، منذ الوهلة الأولى، أمر أساسي، لا سيما في ضوء مشكلة التكاليف الباهظة التي يتكبدها متخذو الخطوات الأولى لإقامة الهياكل الأساسية الداعمة التي يمكن للجميع جني ثمارها بعد ذلك. كما اتفق بعض المندوبين على أن ثقافة الشفافية والانفتاح فيما بين جميع الشركاء تهيئ بيئة مواتية لنجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٩- ولاحظ المتحدث من مركز تعزيز الواردات من البلدان النامية، في هولندا، وجود اتجاه عام نحو الاستخدام المفرط الاتساع لفكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤكداً الحاجة إلى تجاوز نطاق التفكير القائم على المشاريع إلى اتباع النُهُج القطاعية المتكاملة التي تشارك فيها جميع الجهات صاحبة المصلحة من أجل إدامة التعاون بين القطاعين العام والخاص حتى يكون قادراً على تحقيق التغيير في الأجل الطويل. وأكد المتحدث، مثلاً، أن أوجه التعاون بين وزارات الزراعة والعاملين في الإرشاد الزراعي والشركات المشترية هي من أنجح أمثلة ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا الصدد.

١٠- وذكر أحد المندوبين، في سياق المناقشة، بعض المخاطر التي تنطوي عليها الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاندماج في سلاسل القيمة العالمية. فقد أكد، مثلاً، أنه إذا كانت سلاسل القيمة العالمية تسهم في توفير وظائف وإتاحة فرص الارتقاء بالصناعة، فإنها أيضاً قد تسبب آثاراً اجتماعية وبيئية سلبية، وقد تفضي إلى آثار تجميد المعاملات وإلى التعرض للتدفقات غير المقيدة للاستثمار الأجنبي المباشر. واتفق المندوب على أنه ينبغي لسياسات الاستثمار أن تعظّم المساهمات الإيجابية وأن تحدّ من الآثار السلبية إلى أدنى مستوى.

١١- وطرح عدد من المندوبين، أيضاً، مسألة الجزرة والعصا التي تتبعها الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية باعتبارها وسيلة لتسوية المسائل المتعلقة بالإدارة الرشيدة، أو عدم الامتثال، أو عدم الإسهام في الأهداف الإنمائية. وأكد المندوبون أن القوانين المنظمة للشركات لا ينبغي أن تتعارض مع الأولويات الإنمائية الوطنية. وأشاروا أيضاً إلى أهمية المعايير الطوعية الخاصة وإلى دور القطاع العام في تيسيرها. ولاحظوا أن فكرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص تُستخدم على نحو متزايد للإشارة إلى تعزيز التجارة والمسؤولية التجارية للشركات عن طريق المبادرات التي تطرحها جهات صاحبة مصلحة متعددة وإلى تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الامتثال للمعايير والممارسات العالمية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وناقش المندوبون أيضاً الحاجة إلى تيسير الشراكات الفعالة بين

الشركات عبر الوطنية ومراكز البحث الأكاديمية الوطنية ومؤسسات الدعم الرئيسية الأخرى. وأشار أحد المندوبين إلى الحاجة إلى اتباع نُهُج إقليمية وإلى تحقيق الاتساق بين الجهود، لا سيما عند وجود سوق محلية صغيرة لدى البلدان.

١٢- وأشار مندوب آخر إلى القدرات التي ينطوي عليها لحوار غير الرسمي بين القطاعين العام والخاص، والمنتديات الوسيطة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي، بما في ذلك في المؤتمرات الرفيعة المستوى مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في اسطنبول (تركيا)، والمنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠١١، الذي عُقد في بوزان (جمهورية كوريا)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، ومنتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد الذي يُعقد كل سنتين. فمثلاً، أدى اجتماع جانبي بين شركة نستليه وحكومة جزر القمر، عُقد برعاية منتدى الاستثمار العالمي الذي نُظم عام ٢٠١٢، إلى إقامة شراكة لإيجاد مصادر مستدامة للفانيليا العضوية المعتمدة. وعلى الصعيد الوطني، حققت المائدة المستديرة الرئاسية للمستثمرين، في أوغندا، نجاحاً في تيسير المشاورات غير الرسمية بين كبار الموظفين التنفيذيين للشركات عبر الوطنية والحكومة، وهو ما يمكن تكراره في بلدان أخرى.

جيم- العوامل الدافعة والشكل المؤسسي للشراكات بين القطاعين العام والخاص

١٣- استعرض الخبراء المشاركون، خلال الجلسة الثانية، العوامل الدافعة الرئيسية والشكل المؤسسي الأكثر فعالية للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وجرى النظر في وجود الإرادة السياسية القوية بوصفها العامل الرئيسي للشراكات بين القطاعين العام والخاص الذي يعود بفوائد حقيقية على جميع الجهات صاحبة المصلحة. وأشار المتحدثون إلى جملة عوامل دافِعة رئيسية، منها وجود المؤسسات الاقتصادية الرفيعة الجودة، وثقافة تنظيم المشاريع الناجحة، والحوافز القوية لدى جميع الشركاء على التعاون في إطار شراكة معينة بين القطاعين العام والخاص. وأكد الخبراء المشاركون أن بعض البلدان وضعت إجراءات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار رسمي من خلال قانون يحدد الإطار القانوني والتنظيمي، ويمكّن الحكومة، عن طريق إنشاء هيئات، كاللجان التقنية المشتركة بين الوزارات ووحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من الانطلاق في تنفيذ مشاريع الشراكة. وفي بلدان أخرى، تُرجمت ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المؤدية إلى النمو التنمية المستدامين، إلى إنشاء ة وزارة مخصصة مسؤولة عن هذه الشراكات.

١٤- غير أن المتحدثين أشاروا، في معظم الحالات، إلى أن الشراكات المستدامة تتولد عن الحوار والتفاعل المتواصلين بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأكدوا أهمية مشاركة مؤسسات المعرفة والدوائر الأكاديمية ومراكز البحث أيضاً في الحوار، وهو ما يمثل أحد الأركان الثلاثة لما يُطلَق عليه "المثلث الذهبي" الذي تنطلق منه الشراكات بين

القطاعين العام والخاص ذات مكوِّن المعرفة ونقل التكنولوجيا المرتفع. وأكد المتحدثون أيضاً أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تمثل أداة فعالة للحد من الطابع غير الرسمي للاقتصادات في البلدان النامية، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، وتحفيز التنمية الصناعية المحلية، وذلك بسد الفجوة "الوسطى المفقودة" وإعادة بناء القدرة الصناعية المحلية بدايةً من مستوى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تحسين قاعدة المورِّدين المحليين. وبشكل خاص، كانت الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة لتيسير وصول مشغلي سلاسل القيمة العالمية إلى المشاريع الرسمية الصغيرة والمتوسطة الحجم وإلى بيئة أعمال تجارية يمكن الوثوق بها، كما كانت وسيلة لإنشاء قاعدة للمورِّدين المحليين يمكنها الحصول على حصة أكبر من القيمة المضافة في سلاسل القيمة العالمية.

١٥- وفي هذا السياق، حدَّد العديد من المندوبين طرقاً ووسائل يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص وللشركات عَبر الوطنية في البلدان النامية أن تساعد من خلالها على بناء القدرات في مجال الإمدادات المحلية، بطرق منها تطوير البنية التحتية. وأشار المندوبون إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تزايد اهتمام البلدان النامية بالفكرة العامة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث ركَّزت هذه البلدان أساساً على مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء روابط بين الإجراءات المحلية وسلاسل القيمة العالمية. ومن ثم، تناول المندوبون الطريقة التي يمكن بها مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية على مواجهة التحدي المزدوج المتمثل في عدم كفاية الإمدادات والقدرة التكنولوجية على النحو الذي يحقق معايير واشتراطات الشركات عَبر الوطنية، وفي الاضطرار إلى التعامل مع البنية التحتية غير الكافية فيما يتعلق بالنقل وارتفاع تكاليف الكهرباء، مما أثر بشدة في قدرتها التنافسية وفي تكاليف الإنتاج. وبيَّن المتحدثون كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد على التصدي لهذه التحديات عن طريق تحسين معايير سلاسل القيمة العالمية المتعلقة بالإدارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وذكَّر المندوبون المشاركين، مع ذلك، بأن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست إلا عامل انطلاق ومدخلاً يسيراً، وبأن على الشركات عَبر الوطنية أن تتجاوز نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى النظر في إنشاء روابط كقرار تجاري استراتيجي، لكي تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى النمو والتنمية المستدامين. وأشار أحد المتحدثين إلى الدور المفيد لحملات التوعية والمعايير المرجعية الدولية في تحفيز تبني الاستدامة في سلاسل القيمة العالمية.

١٦- وأشار المندوبون إلى برنامج الأونكتاد للروابط التجارية وإلى الطرق التي اعتمد البرامج من خلالها على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في وضع ترتيبات للروابط تقوم على المصلحة المتبادَلة لجميع الأطراف الفاعِلة. ففي بيرو، مثلاً، يمثل "مشروع تعزيز قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إقليم سيشورا" ثمرة الحوار والتنسيق بين معهد بيرو لإدارة الأعمال التجارية، والأونكتاد، وبلدية إقليم سيشورا، والغرفة التجارية في سيشورا، والحكومة الإقليمية، وشركة ميسكي مايو للتعدين (وهي شركة تابعة لشركة

Vale do Rio Doce عَبر الوطنية البرازيلية). واستهدف المشروع تطوير مصادر توفير المحتوى المحلي والقدرات لدى المنظمات المحلية، وإقامة تحالفات لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي. وفي زامبيا، وفي إطار مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، التي أُطلقت مؤخراً لتعزيز استدامة صناعة إقامة البنية التحتية في زامبيا وقدرتها التنافسية، تعاون الأونكتاد مع وكالة تنمية زامبيا من أجل تمكين المقاولين العاملين في المشاريع الصغيرة جداً المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من اكتساب أحدث المعارف في مجال البناء عن طريق الآثار غير المباشرة الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتمثل حجر الزاوية في البرنامج في تعزيز المشاريع المشتركة والشراكات بين شركات مقاولات البناء عَبر الوطنية ومنظمي المشاريع العقارية التابعين للقطاع العام في زامبيا، مثل الهيئة الوطنية للإسكان.

١٧- وأشار المتحدثون إلى أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية في البلدان النامية ليست "جاهزة للشراكة". ويؤكد ذلك أهمية إضافة مكوِّن بناء القدرات إلى برامج الروابط التجارية، بهدف تعزيز سلوك تنظيم المشاريع والمهارات غير التقنية للموردين المحليين، مثل المهارة التي تقدمها مراكز الإمبريتيك التابعة للأونكتاد، فضلاً عن أهمية قيام الحكومات بتحسين نُظُم التعليم التي تفشل في كثير من الأحيان في إعداد منظِّمي مشاريع لمواجهة تحديات سلاسل القيمة العالمية، وبتقديم التثقيف في مجال تنظيم المشاريع في المدارس الابتدائية، وبتعزيز المدارس المهنية والتقنية. وأكد المتحدثون أيضاً أهمية المبادرات الرامية إلى تحسين واعتماد معايير الجودة المحلية، والأدوات التي تهدف إلى مراجعة أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بطريقة موثوقة ومتسقة. وشدَّد المتحدثون على أن أحد المعايير المرجعية الرئيسية لنجاح مبادرة الروابط التجارية هو تيسير حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على القروض التجارية، بتقليل تصوُّر المصارف للمخاطر عن طريق التعميل و/أو مبادرات التمويل الثلاثية. وأخيراً، حدَّد المتحدثون عوامل أخرى باعتبارها مهمة لتحقيق نتائج ناجحة للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتشمل هذه العوامل الجدوى، والقدرة على تحمُّل التكاليف، والمقبولية المصرفية، والقيمة لقاء المال، والتشارك في المخاطر، والتمكين الاجتماعي - الاقتصادي للمواطنين، والبيئة التشريعية، والترتيبات المؤسسية، وبناء القدرات.

دال- تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من استغلال الفرص التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية

١٨- اتفق الخبراء، في الجلسة الثالثة، على أن هناك حاجة إلى فهم هيكل وتأثير سلاسل القيمة العالمية، لا سيما طريقة ارتباطها بنمو وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشدَّد المتحدثون على دور هذه المشاريع في توفير فرص العمل وفي تنويع الاقتصادات المحلية. واتفق الخبراء، عموماً، على أنه إذا كانت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثِّل أغلبية الأعمال التجارية في معظم البلدان، فإن الأعمال التجارية تواجه العديد من القيود المتعلقة

بجانب العرض التي تقوّض تطورها وقدرتها على اغتنام الفرص التي توفرها سلاسل القيمة العالمية. وتشيع هذه القيود في العديد من البلدان، وتشمل عوامل مادية وغير مادية. وأشار المتحدثون إلى القيود المادية المتعلقة بالعرض، مثل نقص التمويل في مختلف مراحل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ونقص رأس المال البشري، وعدم كفاية التكنولوجيا، وضعف البنية التحتية واللوجستيات. وحدَّد المتحدثون البحث والتطوير في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتبارهما مجالاً رئيسياً جديراً بمزيد من الدعم. وقالوا إن هذه المشاريع تتسم بالابتكار والمرونة البالغين، ولذلك ينبغي توجيه مزيد من التمويل إلى أنشطة البحث والتطوير المنفذَّة في إطار هذه المشاريع. واقترح مندوب من المنظمة العالمية للملكية الفكرية وضع آليات أقوى لحماية حقوق الملكية الفكرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في إطار إدماج هذه المشاريع في سلاسل القيمة العالمية والنهوض بها في سياق هذه السلاسل.

١٩- وناقش العديد من المندوبين أيضاً القيود غير الملموسة التي تعترض تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعوق المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ومن هذه القيود عدم كفاية السياسات الاستثمارية والتجارية وعدم استقرارها، فضلاً عن تعقُّد وتكرار الاشتراطات والمعايير التي تفرضها الحكومات والشركات عَبر الوطنية. وشدَّد المندوبون على أن الافتقار إلى المعارف المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية وصعوبة الوصول إلى هذه المعارف عائقان رئيسيان أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار المندوبون أيضاً إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية لا تثق في الشركات عَبر الوطنية وفي القطاع العام، وأشاروا كذلك إلى وجود مؤسسات لدعم هذه المشاريع، مثل مؤسسات تقديم الأموال الأولية الحكومية (Public Seed Funding)، ووكالات تنمية الأعمال التجارية، وغرف التجارة، وأشاروا كذلك إلى أن هذه المشاريع لا تستفيد في جميع الحالات من هذه الخدمات نظراً إلى نقص المعارف والثقة. واتفق المندوبون على أهمية توعية هذه المؤسسات وزيادة الثقة بها لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الاستفادة من الخدمات المتاحة.

٢٠- واتفق المتحدثون أيضاً على نحو واسع على أن التعاون بين القطاعين العام والخاص من شأنه أن يتصدى بفعالية للقيود التي تعترض تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وأشاروا إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تمثل اتفاقات طوعية تستفيد من كفاءات كل جهة من الجهات صاحبة المصلحة، حيث يعزّز أطراف هذه الشراكات التعاون بما يعود بالمنفعة العميمة المتبادلة على جميع الأطراف الفاعِلة. ولاحظ المتحدثون أن المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، تؤدي دوراً رئيسياً في هذه الشراكات. وعرض أحد المتحدثين، كمثال، تجربة ماليزيا في شراكة بين القطاعين العام والخاص شاركت فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وبيَّن المتحدث أن برنامج التنمية المستدامة للمورِّدين في ماليزيا يشارك فيه ثلاثة شركاء، هم: شركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا، وهي وكالة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تُعنى بتحديد الشركات المحلية التي يمكن دخولها في روابط تجارية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية، وهي منظمة تقدم الدعم التقني من أجل النهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ ووكالة يابانية مانحة توفِّر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الماليزية فرص الوصول إلى الأسواق. ومن شأن هذه الشراكات أن تعزز هذه المشاريع وتجهزها للاستفادة من مزيد من الفرص في الأسواق الدولية من جانب، وأن توفِّر للشركات عَبر الوطنية مصادر إنتاج رفيعة الجودة ومُستدامة، من جانب آخر.

٢١- وأكد عدد من المندوبين أهمية دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية، بما في ذلك إشراك المرأة والتنمية المستدامة. وعرض أحد المندوبين برنامج المعونة من أجل التجارة في فنلندا، وهو برنامج يتناول مسائل تقليص الفقر وتعميم المنظور الجنساني والاستدامة المناخية عن طريق تعزيز سلاسل القيمة في البلدان النامية. ونظراً إلى قدرة الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الجمع بين الجهات صاحبة المصلحة، ينبغي لهذه الشراكات أن توائم الأهداف الإنمائية العامة مع أهداف تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة مشاركة هذه المشاريع في سلاسل القيمة العالمية. واتفق المحدثون على ضرورة قياس تأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشار المندوبون أيضاً إلى أن نجاح هذه الشراكات في تحقيق أهدافها يتوقف على فَهم الدور الاستراتيجي لكل جهة من الجهات صاحبة المصلحة في الشراكة. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة استدامة هذه الشراكات، واقترحوا أن يكون القطاع الخاص، في نقطة معينة من الإطار الزمني لهذه الشراكات، هو القائد الرئيسي لسلسلة القيمة، وأن يكون القطاع العام والمنظمات غير الحكومية وسائل لضمان تحقيق هذه السلاسل للأهداف الإنمائية.

٢٢- وناقش أحد المتحدثين دور الدوائر الأكاديمية والتعليمية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مشيراً إلى وجود فجوة معرفية بين الدوائر الأكاديمية والأعمال التجارية الدولية. وأشار أيضاً إلى أن الدوائر الأكاديمية ينبغي أن تكون أكثر ارتباطاً بالممارسات العالمية الحقيقية وأن تتعلم منها لكي تخرّج طلاباً على دراية جيدة بالأعمال التجارية وتنظيم المشاريع على نحو يمكنهم من تلبية احتياجات الاقتصاد العالمي. ودعا إلى سد الفجوة المعرفية بين القطاع الأكاديمي والقطاع العام بغية وضع سياسات أفضل تتعلق بسلاسل القيمة العالمية. ودعا أيضاً إلى أن تتسم المقررات الدراسية في مجال الأعمال التجارية وتنظيم المشاريع بالمرونة والقدرة على التكيف مع الطلبات والفرص الدائمة التغير في سوق العمل. وأشار عدد من المندوبين إلى أهمية التعليم في تنمية المهارات المهنية والتقنية، لا سيما المهارات اللازمة لتحقيق قدر معين من الجودة والمعايير بالنسبة إلى سلاسل القيمة العالمية. ولذلك فإنه لا غنى عن أن تتسم برامج التعليم والتدريب بطابع عملي على نحو أوثق.

٢٣- واتفق المتحدثون على حاجة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المختلفة إلى اتباع نُهُج مختلفة. وأشار أحد المندوبين إلى أن اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية مختلفة، وأن كلاً منها ينبغي تناوله بصورة فردية. وعلى مثل هذا النحو، أكد مندوب آخر أن المشاريع

الصغيرة والمتوسطة الحجم في ماليزيا تختلف من حيث الحجم والقطاع والاستعداد للارتباط بسلاسل القيمة العالمية. وأشار إلى أن أدوات تقييم قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ضرورية لتحديد الوسائل المناسبة لتطوير هذه الشركات بحيث تستفيد من الفرص المتاحة في السوق الدولية. وفي هذا السياق، أشار مندوبون إلى برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) وبرنامج الروابط التجارية، اللذين ينفذهما الأونكتاد، مبيناً أنهما يتعاونان مع القطاعين العام والخاص في البلدان المنفذة لهما من أجل تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيمان روابط فعالة مع الشركات عبر الوطنية. وبيَّن أحد المندوبين أن برنامج إمبريتيك يقدم دورات تدريبية معدة خصيصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بناءً على احتياجاتها. وقال إن المراكز تُستخدم أيضاً لتنفيذ أنشطة رسم خرائط القيمة من أجل تحديد الأماكن التي يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تشارك فيها وتحقق قيمة مشتركة للمشاريع وللشركات عبر الوطنية في سلسلة الإمدادات. وأشار إلى أهمية الشراكة في تحقيق هذه الأهداف والتأكد من ارتباط هذه الأهداف بالأهداف الأخرى للتنمية، مثل إشراك المرأة والاستدامة البيئية. واتفق العديد من المندوبين على وجود حل موحد لهذه المسائل، وعلى ضرورة دراسة كل وضع على حدة.

هاء- قياس أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التنمية

٢٤- في الجلسة الرابعة، أشار أحد الخبراء إلى أهمية البيان البرنامجي المشترك بشأن "توسيع وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية عريضة القاعدة وشاملة ومستدامة"، وهو البيان الذي أُتفق عليه في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة المعقود في عام ٢٠١١ في بوزان (جمهورية كوريا)، حيث أكد الإعلان الحاجة إلى توسيع نطاق المعونة من أجل التنمية ليشمل دعم القدرات الإنتاجية. وأشار المتحدث إلى أن المشاركة الأصلية للقطاع الخاص في نهج تطوير سلاسل القيمة القطاعية هي في كثير من الأحيان أكثر تأثيراً في نجاح الشراكة من المساهمات المالية المباشرة المقدمة من القطاع الخاص.

٢٥- وقام خبير آخر يعمل في إطار مشروع برنامج الأهداف الإنمائية للألفية المشترك مع الأمم المتحدة بشأن الإنتاج الأخضر والتجارة الخضراء في فييت نام بعرض تجربة البرنامج في اتباع نهج لتطوير سلاسل القيمة في قطاع الحرف اليدوية في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث أكد أهمية وضمان اتباع نهج واضح قائم على الطلب، وأهمية توجهات السوق. وأكد مندوبان ضرورة ضمان مشاركة الحكومة وأهمية الملكية المحلية للمبادرات منذ الوهلة الأولى لتجنب الاعتماد على الجهات المانحة. وأشار المندوبان أيضاً إلى أهمية وإمكانية إشراك البلديات والحكومات المحلية، بالإضافة إلى ضمان مشاركة الشركات المحلية، في تحديد العقبات وإيجاد الحلول من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٦- وأكد متحدثون من لجنة المانحين المعنية بتنمية المشاريع، ومن وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ضرورة إجراء تقييم دقيق للأثر من أجل الحصول على معلومات بشأن أهمية وفعالية وكفاءة وأثر واستدامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية. وأشار المتحدثون إلى أهمية بيان منطق التدخل بشكل واضح، بحيث يمكن تحديد العوامل الدافعة للتغيير ونسبة الآثار إلى مصادرها، وكذلك أهمية وضع أهداف قابلة للقياس وإجراء تقييم أساسي واضح. واتفق المتحدثون على الحاجة إلى زيادة توحيد المؤشرات في جميع البرامج والتدخلات، بما في ذلك قياسات الحجم وقياسات التغيرات الصافية في الدخل والعمل والمنافسة.

٢٧- وأعاد الخبراء النظر في أهمية تحدّث القطاعين العام والخاص "لغة مشتركة"، مشيرين إلى أن هذه المسألة أكثر أهمية فيما يتعلق بتقييم الأثر. ففي حين يُستخدم القطاع العام، مثلاً، للتحدث عن زيادة الدخل وبناء القدرات، فإن القطاع الخاص يشير إلى هذين العاملين من حيث القدرة الشرائية المحلية وموثوقية سلسلة الإمدادات. وأكد أحد المتحدثين أيضاً أهمية قياس قيمة أي ترتيب معين للشراكة بين القطاعين العام والخاص، من حيث زيادة فعالية البرامج. ولما كان تنسيق هذه النُهُج يستلزم تكاليف باهظة، فإنه لا بد من بيان قيمة التكاليف بصورة واضحة.

٢٨- وقدم أحد المندوبين معلومات مفصلة عن قدرة المعايير الطوعية الخاصة، مثل المعايير التي أرستها مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، أو التحالف من أجل الغابات المطيرة، أو الاتحاد الدولي للمنظمات المانحة لعلامة التجارة العادلة، لتكون نقاطاً مرجعية لتقييم الأثر، مشيراً إلى أن المعايير الطوعية - مثلها مثل أي ترتيب للشراكة بين القطاعين العام والخاص - من الممكن أن تضعها الحكومة أو الجهات المانحة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني. فخريطة معايير مركز التجارة الدولية، مثلاً، متاحة كأداة مرجعية على شبكة الإنترنت لكي تتمكن الشركات من تقييم أنشطتها في ضوء هذه المعايير.

٢٩- وبالنظر إلى أن المعايير الطوعية الخاصة يمكن اعتبارها في حد ذاتها مبادرات للشراكة بين القطاعين العام والخاص، أكد مندوب آخر مجدداً أهمية الأثر الإنمائي للمعايير الطوعية الخاصة المتعلقة باختيار الشركاء من الشركات الملتزمة منذ الوهلة الأولى - بالمقارنة مع الشركات التي تعتمد أساساً نهج إدارة المخاطر والامتثال. وأشار المندوب أيضاً إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه سياسة الحكومة في تيسير المعايير الطوعية بحيث تعمل بفعالية وتكتسب شرعية واسعة النطاق.

٣٠- وشدد مندوبان على الحاجة إلى قياس آثار الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تتجاوز مستوى المستفيدين من البرامج، أي من وجهة نظر البلد ككل واستراتيجيته الإنمائية الوطنية. وعلى مستوى السياسة الوطنية، ينبغي إيلاء أولوية للإصلاحات التنظيمية الرامية إلى زيادة إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير النظم

الضريبية. وأكد مندوب آخر أيضاً فائدة قياس أوجه الزيادة في قدرة مؤسسات الدعم المحلية على تقديم الخدمات في مجال تنمية الأعمال التجارية نتيجة ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نفسها.

٣١- وبيَّن دليل قدمه أحد المندوبين نهجاً يمكن من خلاله تقدير قيمة العقد المحتملة للشراكات الجديدة بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم منذ البداية، ومقارنة هذه القيمة بالإنجاز الفعلي. وطرح مندوبان آخران مسألة معالجة الأداء غير المناسب نتيجة عدم الامتثال للطرائق المتفق عليها المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وأكدا الحاجة إلى مساءلة جميع الشركاء. واتفق المتحدثون بشكل عام على أن أي نظام جيد الأداء للرصد والتقييم ينبغي أن يحدد المشاكل لدى وقوعها، بما يساعد على تحسين فهم نقاط قوة جميع الشركاء وقدراتهم.

واو- تشجيع الممارسات التجارية المسؤولة في سلاسل القيمة العالمية

٣٢- قدم الخبراء، في الجلسة الأخيرة، بعض المبادرات المتعلقة بممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات في جميع خطوات الإنتاج في إطار سلاسل القيمة العالمية. وأكدت هذه المبادرات دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ضمان عدم إهمال التنمية الوطنية. وركزت المناقشات على الدور الذي تؤديه الجهات صاحبة المصلحة، في القطاعين العام والخاص، وبيَّنت أن الملكية الوطنية لهذه المبادرات من الممكن أن تضمن بالفعل استدامتها في الأجل الطويل.

٣٣- وقام المتحدثون بتقديم ومناقشة السمات الرئيسية لثلاثة إجراءات تقع في إطار قطاعات تجارية وسلاسل قيمة معينة، مثل الكاكاو، والمنسوجات والملابس، والأعمال الزراعية. ولاحظ المتحدثون أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في جميع الأمثلة الثلاثة، من الممكن أن تساعد بشكل فعال على اتخاذ إجراءات مماثلة لتعزيز الحوار وبناء الثقة والإسهام في السلوكيات الشفافة. ففي حالة مبادرة الكاكاو الدولية، مثلاً، أدت المسؤولية المشتركة فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص (أي الصناعات والمجتمع المدني وحكومات البلدان المستثمرة) إلى تحقيق الاتساق والكفاءة في مكافحة عمل الأطفال في قطاع الكاكاو. وكان لتعزيز الحوار، وتحديد المخاطر القائمة، وضمان قيام الشخص المناسب بالدور المناسب، دور أساسي في التحول من الخطب الرنانة إلى الإجراءات العملية، كما في حالة كوت ديفوار وغانا، حيث ساعدت أنشطة بناء القدرات في سلسلة الإمداد العالمية لشركة عبر وطنية الموردين والمجتمعات والمنظمات المحلية على فهم معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطبيق هذه المعايير في السياق المحلي. وأدت هذه الأنشطة أيضاً إلى تعزيز الأُطر الوطنية وتحديد الأعمال الأساسية اللازمة لتطبيق الممارسات المسؤولة في سلاسل أخرى للقيمة.

٣٤- وأشار مثال آخر، عرضه أحد المتحدثين بشأن الإجراءات الجماعية التي تتخذها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى قطاع الملابس. وركز الإجراء على الممارسات المسؤولة في سلاسل القيمة العالمية للملابس في سبعة بلدان، فيما يخص مسائل العمل والتوظيف. وقد أشرك برنامج العمل الأفضل، الذي تنفذه منظمة العمل الدولية، الشركات عبر الوطنية في التنمية الوطنية وتنمية القدرات الوطنية، وأسهم فيها، على نحو يتجاوز مجرد الامتثال لمعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات. وعزز هذا البرنامج الحوار على الصعيد الوطني من أجل تحديد المسائل والتصدي للتحديات بهدف بناء قدرات الموردين والحكومات المحلية في المجالات ذات الصلة بالعمل.

٣٥- وفيما يتعلق بأهمية تقييم أثر الممارسات التجارية المسؤولة، أشار أحد المتحدثين إلى أن التوفيق بين المصالح العامة والخاصة بالطريقة المناسبة يمكن أن يؤدي بالفعل إلى استدامة إنتاج السلع وأن يحول الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى حالات تجارية. وقال المتحدث إن إشراك الشركات عبر الوطنية الكبرى في اعتماد الممارسات المستدامة يمكنه أن يؤثر في سلاسل القيمة لتلك الشركات وأن يحقق تغيرات إيجابية حقيقية على الصعيد المحلي. وبشكل خاص، من شأن تطبيق الممارسات الجيدة والمستدامة أن يساعد على خفض التكاليف وتحسين الإنتاج. ومع أن هذه الفوائد يمكنها أن تغذي الشركات عبر الوطنية باعتماد ممارسات مستدامة، استفسر أحد المندوبين عن أشكال الضمان الأخرى التي تكفل التزام الشركات الكبرى بممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وأشار بعض المتحدثين إلى أن جودة الإمدادات وأمنها هما ما يدفعهم أساساً إلى الامتثال للممارسات المستدامة.

٣٦- وأكد أحد المتحدثين أهمية قياس إنجازات تلك المبادرات، ومدى امتثال الشركات عبر الوطنية، مضيفاً أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات ينبغي أن تتجاوز الامتثال للمعايير، وألا يُنظر إليها باعتبارها مجرد أدوات تسويق. وأشار المتحدث إلى أن ممارسات الإنتاج المستدامة – والامتثال للمعايير الدولية – تتزايد أهميتها بالنسبة للاقتصادات الناشئة الكبيرة. ورغم أن نسبة كبيرة من عمليات الإنتاج هي جزء من سلاسل القيمة العالمية، ومن ثم يجري تصديرها، فإن جزءاً متزايداً مما يُنتج يُستهلك محلياً. وهذا هو سبب عدم وضوح تأثير المعايير والممارسات الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، ولذلك ينبغي دعم ذلك بسياسات وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، طرح مندوبان مسألة الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لسلاسل القيمة العالمية، لكي تضمن الشركات الكبرى الامتثال لنظام العلامات التجارية ولكي تضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم علاماتها التجارية لتصبح ذات توجه تصديري ولتشارك في سلاسل القيمة العالمية المتعددة.

٣٧- وأبدى مندوب آخر تعليقاً على الحاجة إلى اتباع نهج شامل لتعزيز البيئة السليمة لتنظيم المشاريع، وهي البيئة التي يمكنها أن تستفيد من وجود الشركات عبر الوطنية في

البلدان المضيفة، مشيراً إلى ضرورة مواءمة التعليم والتدريب المركّز بما يلائم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وواقع سلاسل القيمة العالمية.

٣٨- وأكد بعض المندوبين الدور الأساسي للحكومات في الاضطلاع بالمبادرات المقدمة بعد انتهاء مرحلة المشاريع. واتفق عدد من المندوبين على أهمية المشاركة المبكرة والاستباقية للحكومات المحلية في مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لكي يتسنى لها استيعاب المسائل المطروحة، وتطوير قدرتها الداخلية على التعامل مع المسائل، وتعظيم المساهمة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي على الصعيد الوطني. وطرح بعض المندوبين مسألة مساهمة المرأة في تنظيم المشاريع، والتحديات المحددة المتعلقة بمشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وقدّم مندوبان معلومات عن الاستخدام الناجح للأهداف غير التقنية لتعزيز مشاركة المرأة في سلاسل القيمة المراعية لنوع الجنس. ولاحظ بعض المندوبين أن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ينبغي أيضاً أن تساعد الموردين على الارتقاء في سلاسل القيمة بإضافة قيمة للخطوات الإنتاجية التي قد يشاركون فيها. ويصدق ذلك بشكل خاص على الاقتصادات التي تُوجَّه فيها الاستثمارات الأجنبية على نحو شبه حصري نحو الصناعات الاستخراجية، كالنفط والتعدين.

٣٩- وفي سياق استعراض المناقشات التي جرت خلال الدورة، اتفق المتحدثون على أهمية الإرادة السياسية لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحفيز الحوار بشأن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وبناء الثقة، وتعزيز الشفافية. وأكد المتحدثون أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، رغم معاناتها من قلة وندرة الموارد، يمكنها أن تساعد البلدان النامية والاقتصادات الناشئة على الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية في توسيع نطاق الممارسات المسؤولة في الخطوات الإنتاجية التي يشارك فيها موردون محليون.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

٤٠- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء المجلس التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد إيدي يوسوب (إندونيسيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة ماريا ريميديوس روميو (إسبانيا)

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤١- أقرّ اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/EM.3/1). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقييم أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التجارة والتنمية في البلدان النامية

٤- اعتماد تقرير الاجتماع

جيم- حصيلة الدورة

٤٢- اتفق اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الخميس ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣، على أن يعدّ الرئيس موجزاً للمناقشات.

دال- اعتماد التقرير

٤٣- في الجلسة الختامية أيضاً، أذن اجتماع الخبراء لنائبة الرئيس - المقررة بأن تقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

مرفق

الحضور*

١- حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
إسبانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
آيرلندا
إيطاليا
بربادوس
بنغلاديش
بنن
بوتسوانا
بيرو
تركيا
الجزائر
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
زامبيا
السنغال
السودان
سويسرا
الصين
العراق
عُمان
غامبيا
غانا
الفلبين
فنلندا
فييت نام
كازاخستان
الكاميرون
كندا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
ليبيا
ماليزيا
مصر
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موزامبيق
الولايات المتحدة الأمريكية

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

أمانة الكومنولث
الاتحاد الأوروبي

٣- وكانت أجهزة أو هيئات أو برامج الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا
مركز التجارة الدولية

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/EM.3/INF.1.

٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
مجموعة البنك الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

غرفة التجارة الدولية
منظمة أوكسفام الدولية